**وصف مساق المالية العامة**

يتناول مساق المالية العامة النشاط المالي للدولة، وهو نشاط يمس الفرد بإحدى صورتين، الصورة الأولى كونه مستفيداً من النشاط العام الذي تقوم به الدولة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...، والصورة الثانية كونه مساهماً في التكاليف والأعباء العامة من خلال تضحيته بجزء من ماله.

كما يتطرق المساق إلى تطور هذا العلم مع تطور دور الدولة، من دولة حارسة إلى دولة متدخلة ثم إلى دولة منتجة، من المفهوم التقليدي باعتباره العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطيتها، إلى كونه العلم الذي يبحث في كيفية توزيع الأعباء العامة على جميع أفراد المجتمع، إلى أن أصبح العلم الذي يتولى دراسة مصروفات وإيرادات الدولة والهيئات العامة على اختلاف أنواعها، وبيان مدى تأثيرها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، واستغلال الموارد العامة لتحقيق مختلف الأهداف القومية، ضمن ما يعرف بالسياسة المالية Fiscal Policy.

ولأهمية تطور الفكر المالي الحديث، وما صاحبه من ضرورة تناغم السياستان المالية والاقتصادية باعتبارهما يشكلان معاً وحدة واحدة، بمعنى أنه لا يصح أن يقوم بينهما تعارض، لاسيما وأن السياسة المالية تشكل أهم أدوات السياسة الاقتصادية.

فقد تطرق هذا المساق إلى الفكر الحديث للسياسة المالية وكيفية خروجها من عزلتها عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، على نحو ما كان في مفهوم الدولة المتدخلة من فصل بين وسائل السياسة المالية (كالضرائب والقروض والرسوم) وهدفها المالي (تغطية النفقات العامة).

ومن ناحية أخرى، تطرق هذا المساق إلى النظام الضريبي باعتباره من أعظم أدوات السياسة المالية، وأهم مصادر الإيرادات العامة في غالبية الدول، لذا فقد احتلت دراسة التشريعات الضريبية مكانة خاصة في هذا المساق، كونها القسم الثاني من المقرر، ونتناول فيه دراسة القواعد والمبادئ التي تحكم فرض الضرائب وجبايتها ومشاكلها.